آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (29) – 20 / 5 / 2017

معهد التخطيط القومي

" انضمام مصر لاتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية "

أ.د. مجدي محمد خليفة

الاستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

في ديسمبر 2013 تم اعتماد اتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية والذي تم اعتماده في بالي بأندونيسيا. ويهدف اتفاق تسهيل التجارة إلى تخفيض التكاليف الإجمالية للتجارة وتسهيل مرور التجارة بين الدول. أيضاً لقد استهدف الاتفاق تخفيض تكاليف التجارة بين الدول النامية والدول الأقل نمواً بأكثر من 14% بينما يتم تخفيض تكاليف التجارة بين الدول ذات الدخل المتوسط بأكثر من 13%.

يتضمن اتفاق تسهيل التجارة أحكام لتسريع حركة السلع عبر الحدود من خلال التفاعل بين الجمارك والسلطات الأخرى المختصة بشأن تيسير التجارة، وذلك من خلال الحد من المستندات الإجرائية التي من شأنها تسهيل مرور السلع بين الدول وتخفيض التكلفة والوقت. هذا بالإضافة إلى أن الاتفاق يسمح بمساعدة الدول النامية والأقل نمواً في تقبل المساعدات الفنية لتحسين قدرات موظفيها وبنائها.

في اجتماع مجلس الوزراء المصرى بتاريخ 2017/3/1 وافق على انضمام مصر إلى اتفاق تسهيل وتيسير التجارة وذلك من خلال تسهيل إجراءات الإفراج والتخليص الجمركي على البضائع وتخفيض الوقت والجهد والتكاليف والدورة المستندية لتيسير حركة التجارة، هذا من خلال تخفيض الدورة المستندية والإجراءات الجمركية والتعاون الفعال بين الدول لخفض تكاليف التجارة بينها بما فيها تجارة الترانزيت البضائع العابرة Transit Goods حيث تنص الاتفاقية على الآتي:

– اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها تسهيل دخول البضائع بما فيها التجارة عبر الحدود.

– نقل خبرات الدول المتقدمة إلى الدول النامية والدول الأقل نمواً لمساعدتها على تحسين قدراتها في إدارة التجارة الخارجية.

– تقديم المساعدات الفنية والدعم لتمكين الدول النامية والأقل نمواً من تحسين قدراتها وخفض تكاليف التجارة الخارجية .

– تخفيض الدورة المستندية حتى أنه في بعض الدول تم تخفيض عدد المستندات في التصدير من 2–11 مستند بينما في الاستيراد تم تخفيض حوالى 2–17 مستند.

لذا قامت بعض الدول بتأسيس جهاز سمي جهاز اتفاقية تيسير التجارة Trade Facilitation Agreement كوسيلة للمساعدة في تخفيض الدورة المستندية وتحسين أداء التجارة الخارجية.

– تقوم سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتوسيع برامجها الخاصة بالمساعدات الفنية والمعلومات من قبل الدول المانحة والمنظمات الدولية في التوفيق بين الجهات المانحة والدول المتلقية للمساعدات الفنية ومتابعة تنفيذ البرامج التي من شأنها تحسين قدرات الدول النامية والأقل نمواً على تخفيض إجراءات دخول وخروج البضائع.

– من خلال جهاز اتفاقية تيسير التجارة كنقطة اتصال يتم دعم الدول النامية والأقل نمواً وذلك كالآتي:

- مساعدة الدول النامية والأقل نمواً من تقييم قدرتها وتحديد نقاط الضعف والقوة والتي تساعد على تحديد

البرامج المطلوبة حيث تأتي تنفيذ الاتفاقية من خلال ثلاث فئات، الفئة A تدل على التدابير التي ستقوم الدولة العضو بتطبيقها بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (أي في خلال سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ). تحدد الفئة B الأحكام التي سيتم تطبيقها من قبل الدولة العضو بعد فترة انتقالية من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. الفئة C تشير إلى الأحكام التي تتطلب مساعدات أو دعم لبناء القدرات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

عند إخطار الدول النامية والأقل نمواً منظمة التجارة العالمية بأنها سوف تلتزم بتنفيذ الاتفاق يتعين على الدولة إخطار المنظمة بمواعيد التطبيق والقدرات التي تحتاج إلى تعزيز. ولقد وقع عدد مقبول من الدول الأعضاء على الاتفاق وعند عدم التطبيق يتم مطالبة الدول الموقعة على الاتفاق تطبيق الاتفاق خلال خمس سنوات من تاريخ التوقيع.

• بناء شبكة معلوماتية تساعد على تبادل المعلومات بين الدول المتقدمة، والدول النامية والأقل نمواً.

• توفير التمويل اللازم لتنفيذ بنود الاتفاق كاملاً من الدول النامية والأقل نمواً.

الاتفاق يعتبر من الاتفاقات الهامة التي تساعد على تنمية التجارة الخارجية المصرية من و إلى الدول التي تشارك مصر في تجارتها الخارجية، والاتفاق سوف يساعد على تحسين أداء قطاع التجارة وتحسين العجز في الميزان التجاري وأيضاً ميزان المدفوعات.

– قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الهامة في مصر حيث تبلغ الصادرات المصرية وفقاً لبيانات 2015 نحو 22 مليار دولار في حين تبلغ الواردات المصرية نحو 60.8 مليار دولار محققة عجز بلغ نحو 39 مليار دولار.

– تطبيق هذا الاتفاق سوف يساعد على تحسين أداء قطاع التجارة الخارجية تحسناً ملموساً نظراً لتنمية مهارات العاملين على قطاع التجارة الخارجية وتشجيع التصدير وتحسين أداء قطاع الواردات.

– في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد الآن، فإن تحسن أداء قطاع التجارة الخارجية الذي سوف ينشأ عن تطبيق الاتفاق سوف يوفر على الأقل 15% من النقد الأجنبي مما يساعد على تحسن أداء قطاع التجارة الخارجية. ولهذا فإن تطبيق هذا الاتفاق يعتبر ضرورة لتحسين أداء قطاع التجارة الخارجية، بل وتعتبر مصر من الدول التي تأخرت جداً نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

لهذا نوصي بعمل دراسة مستفيضة على إجراءات التصدير والاستيراد والتخليص الجمركي والدورة المستندية من بداية استلام البضاعة في الميناء حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد وتحديد الإجراءات المثلى لتسهيل التجارة ومحاولة دراسة هذه الإجراءات في بعض الدول ذات الفائض في الميزان التجاري وتطبيقها في مصر.

هذا سوف يساعد على تحسين القدرة التنافسية لمصر في السوق العالمي وسوف يخلق طلب فعلي على الصادرات المصرية في الأسواق العالمية.

هذه الدراسة ستكون ذات أهمية خاصة في هذا التوقيت لأنها تعتبر مرشداً للعاملين في قطاع التجارة الخارجية وسوف تحدد ما هي المستندات التي يمكن الاستغناء عنها ولهذا فإن القائمين على إعداد هذه الدراسة يجب أن يقوموا بزيارات ميدانية لبعض الدول المتقدمة للتعرف علي الدورة المستندية هناك ومحاولة تطبيق ذلك على مصر.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.